

الرباط في 15 مارس 2021

بيان

الهيئة الوطنية للدكاترة المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي تدعو كافة دكاترة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي للمشاركة المكثفة والقوية في:

- الإضراب الوطني يوم الاثنين 05 أبريل 2021
- الاعتصام بالمركز أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط في اليوم نفسه ابتداء من الساعة 11 صباحا
- حمل الشارة الحمراء من الاثنين 22 مارس إلى غاية السبت 3 أبريل

إن المكتب الوطني للهيئة الوطنية للدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، المجتمع عن بعد يوم الأحد 15 مارس 2021، يسجل استمرار وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي في تدبيرها المكس للحيث و التماطل إزاء ملف دكاترة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي، وبدلا من تفعيل الحلول العقلانية و الموضوعية المقترحة من قبل الدكاترة لسد الخصاص المتنامي في الجامعات و مراكز مهن التربية و التكوين و المدارس العليا و مراكز البحث التربوي في المديرية الإقليمية و الأكاديميات الجهوية، عبر تفعيل الاتفاق الأخير بينها و بين النقابات الست الأكثر تمثيلية و الذي يقضي بإحداث اطار أستاذ باحث عبر مرسوم تعديلي للنظام الأساسي الحالي، تلجأ الوزارة الوصية لحلول ترفيعية تؤكد فشلها (التكاليف المؤقتة بالمراكز الجهوية لمهن التربية و التكوين، مركز تكوين مفتشي التعليم، مركز التوجيه و التخطيط التربوي، التعاقد مع طلبة الدكتوراه الذين هم في طور التكوين...)، وأمام هذا الوضع المتأزم، فإن المكتب الوطني للهيئة الوطنية للدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية و بعد مناقشته للتطورات الراهنة لمفهم المطلي العادل يعلن على ما يلي:

- تميم البرنامج النضالي الودي الذي سطره المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي؛
- دعوة كافة دكاترة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي للمشاركة المكثفة والقوية في:

● الإضراب الوطني يوم الاثنين 05 أبريل 2021

● الاعتصام بالمركز أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط في اليوم نفسه ابتداء من الساعة 11 صباحا

● حمل الشارة الحمراء من الاثنين 22 مارس إلى غاية السبت 3 أبريل

- تشبته الراسخ بالحل العادل و الشامل المتمثل في إعادة الاعتبار لشهادة الدكتوراه بالمغرب، و تمكين كافة الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية من تصريف كفاءاتهم العلمية و المهنية في إطار قانوني واضح و داخل وزارتهم نفسها؛
- مطالبة الوزارة الوصية بالتسريع بإجراء الحل الأخير المتفق عليه بينها و بين النقابات الست الأكثر تمثيلية و الذي يقضي بإحداث اطار أستاذ باحث له نفس مسار الأستاذ الجامعي عبر إصدار مرسوم تعديلي للنظام الأساسي الحالي؛
- تأكيده على أن المقاربة السليمة لحل معضلة الخصاص المتنامي بالجامعات و المراكز الجهوية لمهن التربية و التكوين و المعاهد العليا للتكوين و فرق البحث التربوي بالأكاديميات الجهوية و المديرية الإقليمية تتجلى في الاستعانة بكفاءات دكاترة التربية الوطنية لما لهم من خبرة مهنية و علمية واسعة في مجال التدريس و البحث العلمي،
- تجديد التأكيد على أن تغيير الاطار للدكاترة داخل وزارتهم نفسها لن يكلف خزينة الدولة أعباء مالية إضافية، عكس الحلول الترفيعية التي تتبناها الوزارة الآن و التي تكلف الدولة تبعات مالية مهمة،
- رفضه المطلق للزبونية التي تسود ما يسمى مناصب التحويل و التي يؤكد الكم الهائل من الطعون التي تتوصل بها أو التي تنشر عبر وسائل الإعلام،
- تساؤله المنطقي حول مآل التصريحات الأخيرة لوزير التربية الوطنية و التي يؤكد فيها على الطي النهائي لملف دكاترة القطاع دون أي إجراء عملي يثبت ذلك، و كان آخرها يوم 19 يناير 2021 أمام لجنة التعليم.



عاشت وحدة الدكاترة و إنه لصدود حتى النصر

وما ضاع حق وراءه طالب

عن المكتب الوطني للهيئة

الكاتب العام الوطني محمد كريم